# ظاهرة التوصل

## وأثرها في الدرس النحوي


الدكتور

كمال سعد أبو العاطي

مدرس النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة


الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم – وبعد:

فإن ظاهرة " التوصّل " من الظواهر النحوية التى لم تحظ بالقدر الكافى من الدراسة، شأنها فى ذلك شأن كثير من الظواهر التى امتلأ بها كتاب النحو العربى ولكنها – للأسف– لم تدرس بالشكل الذى يكشف عنها ويبين مواضعها ويحدد دورها وأثرها فى الدرس النحوى.

والتوصل لغة : يدور معناه حول الاتصال، فكل شيء اتصل بشيء فما بينهما وصلة، والجمع وصل، وبينهما وصلة: أى اتصال وذريعة، ويقال: ساق الله إلى وصلة بلغت مقصدى، أى رفقة حملونى [1].

وأما فى اصطلاح النحاة: فهو قرينة لفظية استخدمتها العربية لإيجاد علاقة ربط بين أجزاء الكلام. قال الرضى" الجملة فى الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلابد من رابطة تربطها بالجزء الآخر"[2]، وقد تمثلت هذه الرابطة فى " التوصل" الذى يعد وسيلة أو أداة من أدوات التفكير النحوى اعتمدها النحاة لجبر القصور الذى صادفوه فى بعض قواعدهم التى وضعوها، خاصة عند تطبيق هذه القواعد على لغة الاستعمال.

ومن ثم نجد مصطلح " التوصل" أو " التوسط " يتردد بكثرة لافتة فى ثنايا تناولهم لكثير من قضايا النحو العربى، إلا أنهم – بالرغم من هذا – لم يفردوا له بابا خاصا، وإنما كان حديثهم عنه مفرقا شذر مذر فى مواضع مختلفة من كتاب النحو العربى. ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى منهج الدراسة وطبيعة التأليف فى هذه الفترة المتقدمة

---

(١) انظر لسان العرب – لابن منظور، مادة (و. ص. ل) وأساس البلاغة للزمخشرى، والمعجم الوسيط، المادة نفسها.

(٢) شرح الكافية ٩١/١.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من تاريخ النحو. حيث نجد من عنى من الأولين بتسجيل أصول النحو لا يعنى أثناء عرض الفكرة بتنظيمها فى صورة نظرية متكاملة يشد بعضها بعضا أو يأخذ بعضها بحجز بعض، وإنما ساقوا من ذلك كلاما هنا وكلاما هناك أو نثروا العبارات العارضة التى لا تثير انتباه القارئ فى ثنايا مناقشاتهم للمسائل الفرعية. " ولو قد جمعوا هذه العبارات لبنوا منها هيكلا نظريا ضخما التزم النحاة بمضمونه، وإن لم يعنوا بصياغته"(١)

وعلى أية حال فإن مصطلح " التوصل " كان له وجوده الملاحظ منذ بدء حركة التأليف النحوى إذ نراه يتردد بكثرة عند " سيبويه " ومن جاء بعده من النحاة، وإن عرف عند بعضهم أحيانا باسم التوسط. قال ابن جنى " لما قصرت هذه الأفعال- يعنى اللازمة – عن الوصول إلى الأسماء رفدت بحروف الإضافة فجعلت موصلة لها إليها، فقالوا : عجبت من زيد ونظرت إلى عمرو (٢) .

وقد كشف ابن الأنبارى عن حقيقة هذا المصطلح مبينا دوره وذلك فى معرض حديثه عن العامل فى جواب الشرط بعد أن أثبت آراء نحاة المدرستين فى ذلك، فقال: " والتحقيق فيه عندى أن يقال : إن (أن) هو العامل فى جواب الشرط بواسطة فعل الشرط، لأنه لا ينفك عنه فحرف الشرط يعمل فى جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك هاهنا (إن) هو العامل فى جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا أنه عامل معه"(٣).

كما نقل " السيوطى " عن " بدائع الفوائد " محاولة " ابن القيم" الجادة حصرأهم المواضع التى قالوا فيها بالتوصل وذلك قوله : الوصلات فى كلامهم التى وضعوها للتوصل بها إلى غيرها خمسة أقسام:

---

(١) الأصول/د/تمام حسان/٦.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/١٢٤.

(٣) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢/٦٠٨.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أحدها: حروف الجر، التى وضعوها ليتوصلوا بالأفعال إلى المجرور بها ولولاها لما نفد الفعل إليها ولا باشرها.

ثانيها: حرف (ها) التى للتنبيه وضعت ليتوصل بها إلى نداء الألف واللام.

ثالثها: (ذو) وضعوه وصلة إلى وصف النكرات بأسماء الأجناس غير المشتقة، كرجل ذى مال.

رابعها: (الذى) وضعوه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ولولاها لما جرت صفاتها عليها.

خامسها : الضمير الذى جعُل وصلة إلى جريان الجمل على هذه المفردات أحوالاً وأخباراً وصفات وصلات [1].

هذه هى المواضع التى حصرها ابن القيم لهذه الظاهرة إلا أن المتتبع لها يتبين أنها لم تقف عند هذه الوصلات الخمس، بل تجاوزتها إلى غيرها مثل الفاء الواقعة فى جواب الشرط، وحروف العطف، وواو المعية والألف التى يتوصل بها إلى نطق الساكن فى أول الكلمة، وغيرها...، كما يتبين له أن أسباب هذه الظاهرة يمكن إرجاعها إلى أمرين:

**أولهما: سيطرة فكرة العامل على التفكير النحوى.**

فمع أن هذه الفكرة وضعت أساساً لتفسير ظاهرة لفظية بحتة هى ظاهرة العلامة الإعرابية، إلا أنها شغلت الجانب الأكبر من فكر النحاة وجهدهم، والمتأمل هذه الجهود يتأكد له أن فكرة "التوصل" جاءت إفرازاً طبيعياً ونتيجة حتمية للقول بفكرة العامل.

**الثانى : محاولة التوفيق بين القواعد النحوية ومتطلبات الاستعمال.**

أو – إن شئت – قل: محاولة التوفيق بين اللغة كمخزون عقلى والكلام كاستعمال فعلى.

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٣٩٠ – ٣٩١، وبدائع الفوائد ١/١٢٨-١٢٩.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعلى أية حال فإن تتبع هذه الظاهرة واستقراء ما فيها أمكن حصرها وتقسيمها على نوعين :

**الأول : وصلات حرفية تمثلت فى:**

[حروف الجر – (إلا) التى للاستثناء – واوالمعية– الفاء الواقعة فى جواب الشرط– حروف العطف].

**الثانى: وصلات اسمية، تمثلت فى:**

[ (أى) التى فى النداء– اسم الإشارة– الاسم الموصول – (ذو)].

وسوف يحاول البحث فيما يلى الكشف عن هذه الوصلات وإظهار الأسباب الداعية إليها فى محاولة لبيان أثرها فى الدرس النحوى والفائدة التى قدمتها.

## التوصل بحروف الجر:

*درج النحاة على تقسيم الأفعال من حيث التعدى واللزوم على قسمين كبيرين:*

**الأول:** المتعدى، والثانى: غير المتعدى أو اللازم. فالمتعدى عندهم " ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل" [1] إذ التعدى المقصود : هو التجاوز، يقال: عدا طوره، أى تجاوز حده، وقد انتقل المعنى إلى اصطلاح النحاة، وأصبح المقصود منه: أن يتجاوز الفعل فاعله إلى محل غيره، الذى هو المفعول به، وهو كما عرفه ابن يعيش: الذى يحسن أن يقع فى جواب :بمن فعلت؟ فيقال: فعلت بفلان [2] وقد خلص النحاة إلى أن " كل ما أنبأ لفظه عن حلوله فى غير الفاعل فهو متعد، نحو: ضرب، وقتل...، وما لم ينبئ لفظه عن ذلك فهو لازم" [3] وبعد أن استقر عندهم هذا الفهم للفعل المتعدى، قاموا بتقسيمه على نوعين:

---

(١) شرح المفصل ٦٢/٧

(٢) انظر: السابق ٦٢/٧

(٣) انظر: السابق ٦٢/٧، ٦٣، والفوائد الضيائية ٢٧٤/٢.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأول: فعل متعد بنفسه، وهو الذى يصل بنفسه بعد فاعله إلى المفعول بـــه كقولـــهم " ضربت زيدا "، فقد ذهبوا إلى أن فى هذا الفعل ونحوه قوة تفضى به إلى مباشرة الاسم الذى بعده فيحدث فيه النصب، وهذا هو الأصل فى التعدى.

الثانى: فعل ضعف عن تجاوز الفاعل إلى المفعول فاحتاج إلى ما يستعين به للوصـول إليه، وذلك نحو: مررت، وعجبت، وذهبت. فلو قلت : عجبت زيدا، ومـــررت جعفرا لم يجز ذلـــك؛ " لضعف هذه الأفعال فى العـــرف والاســتعمال عـــن الإفضاء إلى هذه الأسماء"[1] فلما ضعفت عن الوصول إلى ما بعدها لتعمل فيـه، اقتضى القياس تقويتها والبحث عن وسيلة لذلك، وقد تعددت هذه الوسائل عندهـم وخصوها بالدراسة تحت عنوان (وسائل تعدية الفعل الـــلازم)، وجعلـــوا منـــها الهمزة، نحو : أذهبت زيدا، وتضعيف العين نحـــو : فرحـــت زيـــدا، أو ألـــف المفاعلة نحو: ماشيته، أو سين الاستفعال نحو: استخرجته، أو حرف الجر نحو: ذهبت بزيد.

والملاحظ على هذه الوسائل أنها – فيما عدا الوسيلة الأخيرة – وسائل صرفيـــة، تعمد إلى إحداث تغيير فى بنية الكلمة يترتب عليه إكسابها شيئا من المرونة يمكنها من التأثير فى غيرها. والذى يهمنا منها الوسيلة الأخيرة (التعدية بحرف الجر)؛ وذلك لمـــا لها من أثر واضح فى الجملة والتركيب، أضف إلى ذلك كثرة شيوعها والاعتماد عليها كوسيلة من وسائل التوصل، ولذلك قالوا: " كل فعل لا يتعدى، فإنـــه يجـــوز تعديتـــه بحروف الجر"[2] ثم أثبتوا من النصوص والشواهد ما يدعم هذا، قال ابن جنى: " لمـــا قصرت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رفدت بحروف الإضافة فجعلت موصلة لها إليها، فقالوا: عجبت من زيد ونظرت إلى عمرو." [3] وقال ابـــن يعيـــش: " وأمـــا التعدى بحروف الجر فنحو قولك : مررت بزيد ونزلت على عمرو، فـــهذه الحـــروف

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ١/١٢٤، وشرح المفصل ٨/٥٠.

(٢) الفصول الخمسون : لابن معطى /١٧٢.

(٣) سر صناعة الإعراب ١/١٢٤.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إنما دخلت الاسم للتعدية وإيصال معنى الفعل إلى الاسم، لأن الفعل قبلها لا يصل إلى الاسم بنفسه، لأنها أفعال ضعفت عرفا واستعمالا، فوجب تقويتها بالحروف الجارة[1] وقد جعلوا من هذا الباب أيضا ما كان يتعدى من الأفعال إلى مفعولين، إلا أنه يتعدى إلى الأول بنفسه من غير واسطة وإلى الثانى بواسطة حرف الجر، كما فى قولك: اخترت من الرجال بكرا[2].

ولعل مما يؤكد معنى التوصل عندهم وإدراكهم لمفهومه، أنهم عرفوا (حروف الجر) بأنها ما وضع للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه، والإفضاء الذى قصدوا إليه هو(التوصل).

ومنه أيضا ما ذهب إليه بعضهم من تفسير تسمية هذه الحروف بحروف الإضافة إذ رأى أنها تضيف معانى الأفعال قبلها وتوصلها إلى الأسماء بعدها. [3]

وإنما وجب الإتيان بالحرف دون الاسم فى هذا الموضع، لأجل أن حرف الجر يتعلق بالفعل، وليس الاسم بصادر ليوصل الفعل إلى شىء، أو كما قال عبد القاهر: " لأن ذلك من خصائص الحروف" [4]

وليس للتوصل بحروف الجر حرف معين يجب الاقتصار عليه دون غيره، وإنما تتساوى حروف الجر جميعا فى القيام بهذا العمل وإيصال الأفعال إلى ما بعدها، وإن اختلفت معانيها فى أنفسها؛ ولذلك يختار للتوصل الحرف الذى يحقق المعنى المراد، ويناسب السياق الموجود، فقد يكون الحرف (من ، أو إلى ، أو عن ، أو غيرها) كقولك مثلا: انصرف الطالب من مدرسته، انصرف الطالب إلى مدرسته، انصرف الطالب عن مدرسته.

---

(١) شرح المفصل ٦٥/٧ وانظر ٩/٨-١٠.

(٢) انظر السابق ٦٢/٧.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب ١٢٤/١، وشرح المفصل ٧/٨، وشرح الكافية للرضى ٣١٩/٢.

(٤) المقتصد فى شرح الإيضاح: ٥٨٠/٢.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولما كانت هذه الأفعال فى حاجة ملحة إلى هذه الحروف لتوصلها إلى بعض الأسماء- على النحو الذى سبق بيانه- فقد اقتضى الأمر إعمالها هى (الجر) فى الأسماء بعدها دون (النصب) ليخالفوا بذلك بين الفعل الواصل بنفسه والفعل الواصل بغيره. أو كما قال ابن جنى: " ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف" (١).

وأما عن الأثر المترتب على دخولها، فقد ذهب جمهور النحاة إلى أن حرف الجر (المتوصل به) إذا دخل على الاسم المجرور، فيكون موضع الحرف الجار والاسم المجرور معاً النصب بالفعل المتقدم وقد استدلوا على ذلك بأمرين:

أحدهما: أن عبرة الفعل المتعدى بحرف الجر عبرة ما يتعدى بنفسه، إذا كان فى معناه، فقولك: مررت بزيد، معناه كمعنى جزت زيداً، وانصرفت عن خالد، معناه جاوزت خالداً، ونظرت إلى عمرو، معناه أبصرت عمراً." فكما أن ما بعد الأفعال المتعدية بنفسها منصوب، فكذلك ما كان فى معناها مما يتعدى بحرف الجر؛ لأن الاقتضاء واحد، إلا أن هذه الأفعال ضعفت فى الاستعمال فافتقرت إلى مقوٍّ "(٢)

ثانيهما: من جهة اللفظ، ذلك أن العرب قد نصبت ما عطفته على الجار والمجرور جميعا، لأنهما جميعا منصوبا الموضع كما فى قولهم: " مررت بزيد وعمرا" ومنه قوله تعالى" ﴿ فامسحوا برءوسكم وأرجلكم﴾ (٣) وقد جعلوا منه ما أنشده سيبويه:

فإن لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلترعك العواذل (٤)

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/١٢٥.

(٢) شرح المفصل ٨/٩.

(٣) سورة المائدة الآية ٦.

(٤) البيت للبيد، وهو فى ديوانه ص ٢٥٥ وانظر الكتاب ١/٣٤ وسر صناعة الإعراب ١/١٣٠-١٣١، وشرح المفصل ٤/٩.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حيث عطف (دونَ) فى الشطر الثانى على موضع (من دونِ)، وأنشد أيضا لعقبة الأسدى:

**معاوى ، إننا بشر فأسجح ... فلسنا بالجبال ولا الحديدا**[1]

عطف (الحديدا) على موضع (بالجبال).

ثم قال سيبويه: " إنك إذا قلت : مررت بزيد، فكأنك قلت: مررت زيدا" [2] أراد بذلك أنه لولا الباء الجارة لا نتصب زيد، وعلى ذلك أجازوا : مررت بزيدٍ الظريفَ، بنصب (الظريف) على موضع (بزيد).

وهكذا أجازوا عند تعديه الفعل بواسطة حرف الجر أن تعمل أىٌّ العاملين شئت (الفعل أو حرف الجر) وفى حالة المجىء بمعطوف بعد هذا الاسم المجرور، فأنت بالخيار إن شئت حملته على العامل الأقرب فجررته، وإن شئت حملته على العامل الأبعد وهو الفعل فنصبته ، وعطفته على الجار والمجرور لأنهما فى موضع نصب.

وقد ذهب (الرضى) فى شرحه (الكافية) إلى أن التحقيق فى هذه المسالة "أن المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار؛ لأن الجار هو الموصل للفعل إليه كالهمزة والتضعيف فى : أذهبت زيدًا، وكرّمت عمرًا، لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل، والجار منفصلا منه كالجزء من المفعول، توسعوا فى اللفظ وقالوا : هما فى محل نصب" [3]

والخلاصة أنهم قد ينزلون حرف الجر منزلة الجزء من الاسم فيصير هو وما بعده فى موضع نصب أو ينزلونه منزلة الجزء من الفعل من حيث كان مقوياً له وموصلاً أثره إلى الاسم بعده فيكون بذلك بمنزلة الهمزة والتضعيف. [4]

---

(١) البيت منسوب لعقبة الأسدى، انظر: الخزانة ٣٤٣/١ (الشاهد ١٢٤) وسر صناعة الإعراب ١٣١/١، وشرح المفصل ٩/٤.

(٢) الكتاب ١ /٤٨ وانظر : سر صناعة الإعراب ١٣١/١.

(٣) شرح الكافية : ٢٧٣/٢.

(٤) انظر: شرح المفصل ٦٥/٧، ١٠/٨.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

## حذف الموصل:

فيما مضى تبين أن هذه الأفعال لما ضعفت اقتضى القياس تقويتها على النحو الذى رأينا، إذ رفدوها بالحروف وجعلوها موصلة لها، حتى تصل إلى ما تقتضيه من المفاعيل. ولشدة ما بين الجار والمجرور من صلة فقد منعوا القول بجواز حذف هذه الوصلة، وهو ما ذهب إليه " سيبويه" وأيده فيه غيره. قال " الثمانينى" : " وكان سيبويه لا يجيز أن يسقط حرف الجر من هذا النوع من الكلام ولا فى الشعر" (١)

وقال ابن عصفور : " ينبغى أن يعلم أنه ما كان من هذه الأفعال متعديا بحرف جر لا يجوز حذف حرف الجر من مفعوله ووصوله إليه بنفسه" (٢)

إلا أن " الأخفش و " ابن جنى " قد صرحا بجواز حذف هذه الوصلة وقبوله خاصة فى ضرورة الشعر، إعذارا إلى الشاعر الذى قد يضطر إليه لتصحيح وزن أو لتقويم قافية. قال ابن جنى: " لو قلت: مررت زيدا وعجبت بكرا فحذفت حرف الجر لم يجز ذلك إلا فى ضرورة الشعر" (٣)

وجمهور النحاة على أن هذا الحذف قد يأتى على سبيل التخفيف فى بعض كلامهم، حيث يحذفون هذه الوصلات، ويصلون الفعل بنفسه إلى المفعول فينصبه لفظا، وقد كثر مع (أن) الناصية للفعل المضارع ، و (أن) المشددة الناصبة للاسم، نحو: أنا راغب فى أن ألقاك، ولو قلت: أن ألقاك، من غير حرف جر لجاز وكذلك فى المشددة تقول: أنا حريص فى أنك تحسن إلى. ولو قلت: أنك تحسن إلى، من غير حرف جر لجاز.

وقد عللوا ذلك بأن (أن) و (أن) وما بعدهما من الفعل أو الاسم وما يتعلق بهما قد طالا بالصلة، والصلة تستدعى التخفيف فلذا جاز الحذف وكثر. (٤)

---

(١) انظر اللمع/١٠٥، وشرح الكتاب للسيرافى ٣١٢/٢، ٣١٣.

(٢) شرح جمل الزجاجى ٣١٠/١-٣١١.

(٣) اللمع/ ١٠٥.

(٤) انظر: شرح جمل الزجاجى ٣١١/١ وشرح المفصل ٥٠/٨، ٥١.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما أجازوا هذا الحذف فى بعض الأفعال المسموعة التى تحفظ ولا يقاس عليها مثل (كنى، سمى، اختار، واستغفر..) خاصة ما جاء منها فى الشعر بشرط تعيين موضع الحذف والمحذوف الذى هو حرف الجر، فإن اختل هذان الشرطان أو أحدهما لم يجز حذف حرف الجر. قال الشاعر:

**وسميت كعبا بشر العظام وكان أبوك يسمى الجعل**(١)

يريد سميت بكعب، ويسمى بالجعل.

وقال آخر :

**وما صفراء تكنى أم عمرو كأن سويقتيها منجلان** (٢)

وكان " الأخفش" يذهب إلى القول بقياس هذا الحذف، إذا تعين موضع الحذف والمحذوف، كما، فى قولك: بريت القلم السكين. يريد: بالسكين، لأنه قد تعين المحذوف وهو الباء، وموضع الحذف وهو السكين، فإن اختل الشرطان أو أحدهما منع نحو: رغبت فى الأمر، فإنه لا يجوز؛ لأنه لا يعلم هل أردت: رغبت فى الأمر، أو عن الأمر.. وقال ابن عصفور: الصحيح أنه لا يجوز شىء من ذلك، وإن وجد الشرطان فيه لقلة ما جاء منه، إذ لا يحفظ منه إلا الأفعال التى ذكرناها" (٣) يعنى المسموعة.

وكان " المبرد" – رحمه الله – من المهتمين بهذه المسألة وقد فرق فيها بين ما يحسن وما يستقبح حيث قال:-

" ومما يستحسن لفظه، وما يستغرب معناه، ويحمد اختصاره قول أعرابى من بنى كلاب فى أبيات له:

**تحن، فنتبدى ما بها من صبابة واخفى الذى لولا الأسى لقضائى** (٤)

---

(١) البيت للأخطل، ديوانه ص ٣٣٥، وانظر : الخزانة ٢٢٠/١ وشرح جمل الزجاجى ٣١١/١.

(٢) البيت لحماد الراوية، ونسب لأبى عطاء السندى. انظر/ الأغانى ٣٣١/١٧ والحيوان ١٦١/٥، وشرح جمل الزجاجى ٣١١/١، ولسان العرب مادة (صفر).

(٣) انظر: شرح الجمل للزجاجى ٣١٣/١.

(٤) هو عروة بن حزام، وانظر/ الكامل ٣٢/١، ومغنى اللبيب ١٦٣/١ وشرح الجمل ٣١٢/١.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يريد لقضى على، فأخرجه لفصاحته وعلمه بجوهر الكلام أحسن مخرج . قال الله عز وجل: " **وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون**" [1] والمعنى : إذا كالوا لهم، أو وزنوا لهم. ألا ترى أن أول الآية ﴿ **الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون**﴾ فهؤلاء أخذوا منهم ثم أعطوهم، وقال تبارك وتعالى: ﴿ **واختار موسى قومه سبغين رجلا لميقاتنا**﴾ [2] أى: من قومه.

وجعل منه أيضا قول الشاعر:

**تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم على إذن حرام**[3]

أى بالديار – أو على الديار– وقد ضعف رواية بعضهم (أتمضون الديار) وذهب إلى أن السماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة [4] .

وهكذا تعددت آراؤهم حول هذه المسألة، فمنهم من منع حذف المتوصل به مطلقا، ومنهم من قال بجوازه، بل هناك من جعل هذا الحذف قياسا بعد أن اشترط له شروطا خاصة، وعلى أية حال فربما كان الرأى القائل بجواز الحذف فى هذا الموضع مقبولا، خاصة إذا أمن اللبس وتعين موضع الحذف والحرف المحذوف، وهو رأى يتسق فى مجمله مع طبيعة الحذف فى اللغة التى تقضى بجواز حذف المعلوم. خاصة إذا جاء ذلك على سبيل التخفيف أو فى ضرورة الشعر مع توفر أمن اللبس.

وربما يتعلق بهذه المسألة ما ورد من حذف حرف الجر من بعض أسماء الأماكن المختصة التى لا يصل الفعل إليها إلا بواسطة نحو قولهم: دخلت الدار، وذهبت الشام، فالأصل دخلت فى الدار، وذهبت إلى الشام، وكذلك حكم كل ظرف زمان مختص. قال" السيرافى": " ولا يجوز أن تقول: " كلمت زيدا المسجد ولا البستان، حتى تأتى

---

(١) سورة المطففين/ الآية ٣.

(٢) سورة الأعراف/ الآية ١٥٥.

(٣) هو جرير والبيت فى ديوانه /٥١٢ وانظر: الكامل ٣٤/١ وخزانة الأدب ٦٧١/٣.

(٤) انظر/ الكامل ٣٢/١– ٣٤ وشرح جمل الزجاجى ٣١٢/١.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بحرف الجر؛ لأن ما لم يكن ظرفا من المكان فهو بمنزلة سائر الأسماء يصل الفعل إليه كما يصل إلى غيره بحرف أو بغيره، فتقول: قمت فى المسجد " [1]

ثم قال: وقد حذفت العرب حرف الجر من الأماكن مع الدخول فقالوا: دخلت البيت، ودخلت الدار، وكان القياس أن تقوم : دخلت فى البيت، ودخلت فى الدار إلا أنهم حذفوا حرف الجر وجعلوه كالظروف؛ لأنها أماكن" [2].

**وقد جعل سيبويه حذف حرف الجر** من (الشام) بتأويل أنه مكان كحذف حرف الجر من دخلت البيت بتأويل أنه مكان.

وذهب " أبو عمرو الجرمى" إلى أن (دخلت) فعل يتعدى بحرف وغير حرف، تقول: دخلته، ودخلت فيه، كما تقول: جئتك، وجئت إليك وتعلقتك، وتعلقت بك، على أنه مفعول به كزيد وعمرو[3].

**إلا " السيرافى" أنكر عليه هذا الرأى**، وتبعه فى ذلك ثلة من النحاة الذين ذهبوا إلى أن العرب توسّعوا فى حذف حرف الجر من الأماكن فقط وتركوا غيرها على القياس، واستدلوا على أن (دخلت) لا يتعدى، وأن قولهم : (دخلت الدار) قد حذف منه حرف الجر، وهو يراد بقولهم؛ دخلت فى الأمر ودخلت فى كلام زيد، ولا يجوز: دخلت الأمر، ولا دخلت كلام زيد[4].

وقد ذهب جمهور النحاة إلى أن ما عدا (دخلت) مع كل ظرف مكان مختص و(ذهبت) مع الشام، لا يصل إلا بواسطة ولا يصل بنفسه أصلا إلا فى ضرورة شعر نحو قوله:

**قلن عسفان ثم رحن سراعا  يتطلعن من نقاب الثغور**[5]

---

(١) شرح الكتاب للسيرافى ٢/٢٩٠.

(٢) السابق ٢/٢٩٣.

(٣) انظر: المقتضب للمبرد ٤/٦٠، ٣٧٧، وشرح الكتاب ٢/٢٩٤.

(٤) انظر: السابق ٢/٢٩٤-٢٩٥.

(٥) البيت لكثير عزة ديوانه، وانظر/ الأغانى ١/٢١٧ وشرح الجمل ١/٣٣٦.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فأوصل الفعل إلى (عسفان) بنفسه، وهو ظرف مكان مختص

ومنه أيضا:

لدن بهزّ الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب[1]

يريد: فى الطريق، فأوصل الفعل إلى الطريق بنفسه، وهو مختص ولا يجوز شىء من ذلك فى الكلام.

## التوصل بـ (إلا):

من الحروف التى ذهب كثير من النحاة إلى أنها تأتى للتوصل بها (إلا) التى فى " باب الاستثناء " وهو أن تخرج شيئا مما أدخلت فيه غيره، او تدخله فيما أخرجت منه غيره[2] أو بمعنى أخر الاستثناء إخراج بعض من كل . ففى قولك: قام القوم إلا زيدا يتبين من قولك: إلا زيدا، أنه لم يكن داخلا فى الحكم المستفاد من صدر الجملة، إنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازا.

وحقيقة الاستثناء: تخصيص صفة عامة، فكل استثناء تخصيص، وليس كل تخصيص استثناء. والأصل فيه أن يكون منصوبا، لأنه واقع بعد كلام تام فأشبه المفعول به، وقد يعدل فيه عن النصب لأغراض أخر ليس هنا محل ذكرها. [3]

وقد اختلفت النحاة فى عامل النصب فى المستثنى، فمنهم من ذهب إلى أن العامل فيه (استثنى) مضمرا بعد (إلا) حكاه السيرافى عن المبرد والزجاج، ومنهم من رأى أن الناصب (أن) مقدرة بعد (إلا) والتقدير : إلا أن زيدا لم يقم حكاه السيرافى عن الكسائى. وذهب آخرون إلى أن الناصب (إن) المسكورة المخففة مركبا منها ومن (لا) (إلا) حكاه السيرافى أيضا عن الفراء، ورأى آخرون أن الناصب له مخالفته للأول،

---

(١) البيت لساعدة بن جؤية الهذلى، يصف رمحا . انظر/ الكتاب ١٦/١، ١٠٩ وخزانة الأدب ٤٧٤/١ وأمالى ابن الشجرى ٦٣/١، وشرح الجمل ٣٧٧/١.

(٢) اللمع، لابن جنى /١٢١.

(٣) انظر: السابق: ١٢١ ، شرح المفصل ٧٦/٢.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ونسب هذا الرأى إلى الكسائى وجماعة من الكوفيين.. إلى غير ذلك من الآراء والأقوال التى حاولت جاهدة البحث عن ناصب المستثنى [1] والحق أن من يطالع هذه الآراء ويتتبعها فى بطون كتب النحو يتبين أن سبب الخلاف إنما يرجع فى المقام الأول إلى أن ما ورد عن سيبويه فى هذه المسألة لم يكن واضحا، وأنه لم يجزم فيها برأى فمن أقواله فيها قوله:

(( اعلم أن (إلا) يكون الاسم بعدها على وجهين، ثم ذكر منهما: أن يكون الاسم بعده خارجا مما دخل فيه ما قبله، عاملا فيه ما قبله، من الكلام كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهما.. ولم تشغل عنها قبل أن تلحق ((إلا)) الفعل بغيرها[2].

وقال: حدثنا يونس وعيسى جميعا أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررت بأحد إلا زيدا، فتنصب زيدا على غير رأيت . وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا من الأول، والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى: ولكن زيدا ولا أعنى زيدا[3]

وقال أيضا تحت عنوان : هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون فى الدرهم حين قلت: له عشرون درهما.وهذا قول الخليل- رحمه الله - وذلك قولك : أتانى القوم إلا أباك، ومررت بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله، ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام، كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها [4] " وقال فى موطن آخر: ولو جاز أن تقول : أتانى القوم إلا زيدا، تريد الاستثناء ولا تذكر (إلا) لما كان إلا

---

(١) عن العامل فى المستثنى واختلاف العلماء حوله انظر/ الإنصاف مسألة ١٣٤، وأسرار العربية/٢٠٢، والكتاب ٢/٣١٠، ٣١٢، ٣١٩، ٣٣٠، ٣٤٣، والمقتضب ٤/٣٩٠، ٣٩١، وشروح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٣-٢٧٧ والجنى الدانى ٥١٦-٥.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٣١١.

(٣) السابق: ٢/٣١٩.

(٤) السابق: ٢/٣٣٠-٣٣١.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نصبا [1]. والمتأمل هذه الأقوال جميعا يتبين ما فيها من اضطراب وخلط، فسيبويه لم يكشف فيها عن مقصده، ولم يقطع فى المسألة برأى، الأمر الذى دفع معاصرية ومن جاء بعده من النحاة إلى حمل كلامه فى هذه المسألة على معانى متعددة، وبدا لكل واحد منهم أن ما ذهب إليه من رأى إنما هو مراد سيبويه الذى خفى على كثير من شراح كتابه فقد قال ابن مالك بعد حصره أقوال سيبويه فى هذه المسألة : (( وحاصل كلام سيبويه أن (إلا) هى الناصبة لما استثنى بها، إذا لم يكن بدلا ولا مشغولا عنها بما هو أقوى... ثم قال: ومن نسب إليه خلاف هذا فقد تقول عليه أوغلط فيما تأوّل . ثم أخذ يتكلف من الأدلة ما يدافع به عن رأيه ويدحض به رأى غيره[2] .

ومنهم أيضا ابن عصفور الإشبيلى الذى انتهى بعد تفنيده معظم الآراء التى وصلت إليه فى هذه المسألة وبيان وجه الخطأ والفساد فيها إلى القول بأن المستثنى إنما انتصب عن تمام الكلام وأنه فى ذلك بمنزلة التمييز. ثم عقب قائلا: إن هذا هو المفهوم من كلام سيبويه والخليل[3].

إلى غير ذلك من الأقوال والآراء التى حاولت جاهدة فهم ما أورده سيبويه فى هذه المسألة والكشف عن ناصب المستثنى فيها.

وعلى الرغم من محاولة كل واحد من أصحابها الانتصار لرأيه إلا أن الناظر فى هذه الأقوال يتبين له أن أكثرها ظاهر البعد، وأن أصحابها يتكلفون لها الأدلة، وإن كانت بعيدة عن منطق اللغة والاستعمال، وقد كان يسعهم فيها ما وسع غيرهم من المحققين الذين ذهبوا إلى أن المستثنى منصوب وأن نصبه تم بالفعل الذى قبله بواسطة ((إلا)). قال عبد القاهر موضحا هذا : (إذا قلت: خرج القوم، لم يكن الفعل بنافذ إلى شىء فإذا أتيت بـ (إلا) أوصله إلى زيد، وكان فيه هذا المعنى الذى هو إخراجه من جملتهم .... إلا أن (إلا) لم يجز زيدا... وذاك أن (إلا) ليس من الحروف التى

---

(١) السابق : ٣٤٣/٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢٧٣/٢. وما بعدها.

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجى -٢٥٦/٢-٢٥٨.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خصت بعمل من حيث إنها تدخل على الاسم والفعل.. ثم جعل فى هذا الموضع واسطة بين الفعل الذى هو ((خرج)) وبين ((زيد)) فنصب ، وقيل: خرج القوم إلا زيداً. ثم أكد على أن هذا الحرف ليس عاملاً وأنه ما جاء إلا للتوسط وتقوية الفعل بقوله: (( ولم يكن له عمل فى الاسم لكونه واسطة... وإنما كان النصب مشتركاً بينه وبين الفعل، فاعرفه فإنه موضع فيه أدنى إشكال[1] )) وقد أوضح ابن يعيش أن هذا القول هو قول سيبويه، حيث قال "(فى العامل فى المستثنى أقوال منها قول سيبويه إن العامل هو الفعل المتقدم أو معنى الفعل بواسطة " إلا".

ثم زاد الأمر وضوحاً بقوله: إن قيل الفعل المتقدم لازم غير متعد، فكيف يجوز أن يعمل فى المستثنى النصب؟ ! قيل: لما دخلت عليه (إلا) قوته، كما يقوى بحرف الجر فى مررت بزيد[2] .

وهكذا نرى أن القول بتوسط " إلا " والتوصل بها يخرج المسألة على وجه مقبول يتسم بالوضوح وعدم التكلف، وقد تبنى هذا الرأى ودافع عنه ثلة من النحاة منهم ابن جنى، وابن الأنبارى والمجاشعى وغيرهم [3] .وإن كنا نرى أن القول به أو بغيره لا يترتب عليه تغيير فى حكم المستثنى وضبطه، الذى أجمع النحاة جميعاً على أنه منصوب إلا أن هذا الرأى يتسم إلى جانب وضوحه وعدم تكلفه بانسجامه التام مع نظرية النحو العربى التى تعتمد التوصل وسيلة من وسائلها لفهم النصوص وبيان أثر العوامل فيها.

---

(١) انظر: المقتصد فى شرح الإيضاح ٢/٦٩٩-٧٠٠.

(٢) انظر: شرح المفصل ٢/٧٦.

(٣) انظر : سر صناعة الإعراب ١/١٢٨، ١٢٩، أسرار العربية ٢٠١، ٢٠٢، وشرح عيون الإعراب/ مسألة ١٤٨ ص ١٦٥- ١٦٧.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

## واو المعية:

وهى الواو المصاحبة للمفعول معه، لذا يسميها بعضهم واو المصاحبة وذلك بعد أن استقر عندهم أو كاد أن المفعول معه هو (الاسم التالى واو المصاحبة) [١] وتأتى هذه الواو بمعنى (مع) قال ابن جنى فى تعريفه له (هو كل ما فعلت معه فعلا، وذلك قولك : قمت وزيدا، واستوى الماء والخشبة، أى: مع الخشبة، وجاء البرد والطيالسة[٢] أى مع الطيالسة..)) ثم استدل له بقول الشاعر:[٣]

**فكونوا أنتم وبين أبيكم مكان الكليتين من الطحال**

أى: مع بنى أبيكم ، فلما حذف (مع) أقام الواو وإنما وضعوا الواو موضع (مع) لكونها أخصر، وأصلها واو العطف التى فيها معنى الجمع الذى يناسب معنى المعية، قال ابن يعيش (وكانت الواو ومع يتقارب معنياهما، وذلك أن معنى (مع) الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه، فأقاموا الواو مقام (مع) لأنها : أخفف لفظا، وتعطى معناها)[٤] وقد اتفق النحاة على أن المفعول معه لا يتم وجوده إلا فى وجود ثلاثة أمور هى:

أ- وجود الواو الدالة على المصاحبة الزمنية.

ب- وجود الجملة الفعلية المستوفية عناصرها قبلها.

جـ- وجود الاسم المنصوب قبلها.

ولذلك فقد قال ابن يعيش : (( اعلم أن المفعول معه لا يكون إلا بعد واو، ولا يكون إلا بعد فعل لازم أو منته فى التعدى، نحو قولك: ما صنعت وأباك؟ وما زلت أسير والنيل، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها[٥] ))

---

(١) همع الهوامع : ٢١٩/١.

(٢) انظر : اللمع /١١٥، وشرح المفصل ٤٨/٢.

(٣) انظر: الكتاب، ٢٨٨/١ وشرح المفصل ٤٨/٢.

(٤) شرح الفصل ٤٨/٢.

(٥) السابق ٤٨/٢.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإذا كان النحاة قد اتفقوا على الشروط اللازمة للمفعول معه على النحو السابق، إلا أنهم اختلفوا حول عامل النصب فيه إلى آراء متعددة. جاء معظمها متعارضا ومتضاربا يلحظ ذلك كل من يتتبع هذه المسألة فى كتب النحو وحواشيه. ولعل من أبرز هذه الآراء ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجانى من القول بأن ناصبه هو الواو نفسها [1] ، وقد ضعف هذا الرأى ورفض من قبل جمهور النحاة وقالوا: لو صح ما ذهب إليه من كون الواو هى الناصبة لجاز أن يتصل معها الضمير كما اتصل بأخواتها، ولأمكن القول: سرت وإياك وهذا غير جائز.

وذهب الأخفش إلى أن انتصابه على الظرفية [2]، لأن الأصل عنده: سرت مع النيل، فلما جئ بالواو فى موضع (مع) انتصب الاسم انتصاب مع، وقد اعتبر الواو مهيئا لانتصاب هذا الاسم انتصاب الظرف. ولا يخفى ما فى هذا الرأى من ضعف دفع الجمهور إلى رفضه ذلك أن (مع) ظرف، والمفعول معه ليس بظرف.

ورأى الكوفيون أن نصبه إنما تم على الخلاف، وهو ما رفضه جمهور البصريين إذ رأوا أن الخلاف معنى، والمعانى لم يثبت النصب بها[3] .

وأما الزجاج فقد ذهب إلى أنه منصوب بتقدير عامل محذوف بعد أن زعم أن الفعل لا يعمل فى المفعول وبينهما الواو [4] . وعليه فقد فسر قولهم: ما صنعت وأباك. بأن التقدير: ما صنعت ولا بست أباك. وقد اعترضوا عليه بأن ما ذهب إليه يحيل الباب إلى باب المفعول به، وردوا على زعمه بأن الفعل لا يعمل فى المفعول ويليهما الواو، بأن الفعل يعمل فى المفعول على الوجه الذى يتعلق به، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه. قال ابن

---

(١) انظر : شرح العوامل المائة/ ١٨٧، والجنى الدانى/ ١٥٥ وشرح التسهيل ٢٤٩/٢.
(٢) انظر شرح المفصل ٤٩/٢ ،والجنى الدانى: ١٥٥-١٥٦.
(٣) انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢٤٨/١ وما بعدها، والجنى الدانى: ١٥٥.
(٤) انظر: السابق/ ١٥٥-١٥٦.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يعيش: (ما ذهب إليه الزجاج من أنه منصوب بإضمار فعل فهو ضعيف لا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة، وأما قوله الفعل لا يعمل فى مفعوله وبينهما الواو فهو فاسد) [١].

وقد انتهى رأى جمهور النحاة فى هذه المسألة إلى أن القول ما قال به سيبويه من أن الواو تغير المعنى ولكنها تعمل فى الاسم ما قبلها [٢] قال السيرافى: مذهب سيبويه ما بعد الواو منصوبة بالفعل[٣]

ولعله من الواضح فى قول سيبويه السابق أن الواو إنما جئ بها لتكون واسطة بين الفعل والمفعول معه إذ بها تم توصيل أثر الفعل إلى الاسم بعده فانتصب وهو ما فهمه النحاة من قول سيبويه. قال المرادى: (والصحيح أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو. [٤] وقال ابن مالك: الواو التى يليها المفعول معه معدية لا عاملة هذا هو المذهب الصحيح[٥] وقال ابن يعيش: الصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول، لأنه وإن لم يكن متعديا فقد قوى بالواو النائبة عن (مع) فتعدى كما تعدى الفعل المقوى بحرف الجر[٦].

وبعد فلعل فيما أجمع عليه جمهور النحاة من القول بتوسط الواو وتقويتها للفعل حتى صار متعديا فنصب المفعول معه لعل فى هذا إبرازا لدور ظاهرة التوصل وأثرها الواضح فى كثير من المسائل النحوية التى كانت تثير جدلا وخلافا بين النحاة، الأمر الذى كان يضطرهم أحيانا إلى الخروج بالظاهرة محل الخلاف إلى عالم المنطق والفلسفة وما يحمله من تقدير وتأويل يزيد المسألة تعقيدا ولا يسهم فى تفسيرها أو حلها هذا فى الوقت الذى كان من الممكن الاعتماد فى حل مثل هذه المسائل على ظاهرة

---

(١) شرح المفصل ٢/٤٩.

(٢) الكتاب ١/٢٩٧.

(٣) السابق نفسه.

(٤) شرح التسهيل ٢/٢٤٩.

(٥) شرح التسهيل ٢/٢٤٩.

(٦) شرح المفصل ٢/٤٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التوصل وبالشكل الذى وجدناه عند بعض النحاة، خاصة أن هذه الظاهرة نتاج طبيعى للتفكير اللغوى العربى على النحو الذى سبق توضيحه.

## التوصل بالفاء الواقعة فى جواب الشرط:

معروف أن الشرط والجزء لا يصحان إلا بالأفعال لأنها، مناط الحدثان والانقضاء، ومن ثم يتوقف وجود بعضها على وجود بعضها الآخر كما فى قولك، إن تذاكر تنجح. ففى مثل هذا الأسلوب ونحوه تقوم أدوات الشرط بوظيفتها فى تحقيق معنى الشرط والربط بين عنصرى الأسلوب، سواء أكانت هذه الأدوات جازمة أم غير جازمة، ذلك أن أساس علاقة الشرط قيامها على معنى الاستلزام.

هذا هو الأصل فى أسلوب الشرط، إلا أنه يعرض فى الكلام أمر يقتضى المجازاة بالابتداء والخبر أو بشىء يصح الابتداء به كالأمر والنهى مما قد يوهم أنه كلام مستأنف، وأنه لا علاقة بينه وبين ما يسبقه من كلام.

الأمر الذى أحوج إلى وجود واسطة يتوصلون بها إلى تحقيق شىء من الربط والاتصال بين أجزاء الكلام، وقد اتفقوا على أن تكون (الفاء) الواقعة فى جواب الشرط هى الواسطة التى يتوصلون بها لتحقيق هذا الغرض. قال ابن جنى" إنما دخلت الفاء فى جواب الشرط توصلا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر أو الكلام الذى يجوز أن يبتدأ به [1] وقال ابن يعيش " احتاجوا إلى الفاء فى جواب الشرط مع المبتدأ والخبر، لأن المبتدأ مما يجوز أن يقع أولا غير مرتبط بما قبله، وذلك نحو قولك، إن جئتنى فأنت مكرم، وإن تحسن إلى فالله يجازيك [2].

كما اعتمدوا الفاء أيضا وصلة يتوصلون بها فى أخبار المعارف الموصولة والنكرات الموصوفة وذلك إذا تضمنت صلاتها وصفاتها معنى الشرط. كما فى قولك:

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢٥٢/١.

(٢) شرح المفصل ٢/٩.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الذى يكرمنى فله درهم. حيث دل دخول الفاء على أن الإكرام سبب فى استحقاق الدرهم، ولو قلت:

الذى يكرمنى له درهم، انتفت هذه الدلالة، وصار الدرهم حاصلا للمكرم على كل حال.

وتقول فى النكرة، كل رجل يزورنى فله دينار، فالفاء هى التى أوجبت استحقاق الدينار بالزيارة، ولو قلت كان رجل يزورنى له دينار، لما دل ذلك على أن الدينار مستحق عن الزيادة، بل يدل على أنه فى ملك الزائر على كل حال. ولذلك قال ابن جنى: " لأجل معنى الشرط فى الصلة والصفة دخلت الفاء فى آخر الكلام [١]

كما جاءت الفاء أيضا للتوصل بها عند المجازاة بالفعل الدال على المضى لفظا ومعنى، كما فى قولك: " إن أكرمتنى اليوم فقد أكرمتك أمس." ذلك أن الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل، فإذا وقع ماضيا كان على تقدير خبر المبتدأ كأنه قال : فأنا قد أكرمتك أمس. أى أن الجملة المجزى بها قد تحولت إلى الاسمية، ولما كانت الأسماء لا يعادل بها الأفعال، لذا فقد جاءوا بالفاء توصلا بها إلى تحقيق هذا المعنى وذلك الربط.

وقد عللوا لتوصلهم بالفاء، دون غيرها. فى هذه المواضع بما فيها من دلالة على السببية والتعقيب والإتباع قال ابن يعيش" لما كان الإتباع لا يفارقها والعطف قد يفارقها كان الإتباع أصلا [٢] وقال ابن جنى:" .. لما لم يرتبط أول الكلام بآخره .. أدخلوا هناك حرفا يدل على أن ما بعده سبب عما قبله، ولا معنى للعطف فيه، فلم يجدوا هذا المعنى إلا فى الفاء وحدها، فلذلك اختصوها من بين حروف العطف، فلم يقولوا: إن تحسن إلى والله يكافئك[٣] " وقد نقل ابن يعيش عن السيرافى ما يؤكد مناسبة الفاء للقيام

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢٥٩/١.

(٢) شرح المفصل ٩٥/٨٧.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢٥٣/١.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بهذا الدور دون غيرها وذلك فى قوله " واختاروا الفاء دون الـــواو وثـــم ، لأن حـق الجواب أن يكون عقب الشرط متصلا به والفاء توجب ذلك [١].

وهكذا يتأكد لنا ما لهذه الظاهرة من أثر واضح فى بناء الجملة العربية وما تقدمه من إثراء يتيح لمستخدم اللغة إمكانات تعبيرية فوق ما يفرضه نظام اللغة وقواعدهـا. فلولا التوصل بالفاء لما صح وقوع الجملة المركبة من المبتدأ والخبر جوابا أو جـزاء للشرط، لأنهما لا يصحان إلا بالأفعال كما سبق ولما صحت بقية المواضع على النحو الذى سبق بيانه.

## التوصل بحروف العطف:

من الحروف التى توصل بها النحاة حروف العطف، إذ من المعروف أن العطف يقتضى المغايرة، فالثانى فيه يكون دائما غير الأول ويأتى بعـد أن يسـتوفى العـامل عمله، إذ القاعدة، أن الشيء لا يعطف على نفسه، وأن الواو إنما تـأتى للجمـع بيـن الشيئين لا بين الشيء الواحد[٢] ومن ثم اختلفت عن سائر التوابع التى يكون الثانى فيها كالأول كما هو الحال فى النعت والتوكيد وعطف البيان والبـدل. وقـد تمثـل هـذا الاختلاف فى افتقاره الدائم إلى واسطة أو رابطة تربط الثانى فيه وهـو (المعطـوف) بالأول الذى هو (المعطوف عليه) وتوصل أثر العامل إليه. وقد عـزى ابـن يعيـش وغيره هذا الافتقار إلى الواسطة إلى ما فى أسلوب العطف من مغايرة اقتضت ذلـك إذ يقول : " وإنما كان هذا الضرب من التوابع لا يتبع إلا بتوسط حرف من قبل أن الثانى فيه غير الأول فلم يتصل إلا بحرف [٣]".

وقد ذهب النحاة إلى أن الغرض من ذلك إنما هو تحقيق مبدأ " الاختصار " الـذى تميل إليه العربية ويحكم عددا من قواعدها وقد تحقق هنا فى اشترك الثانى (المعطوف)

---

(١) شرح المفصل ٢/٩.

(٢) انظر : بدائع الفوائد ١٨٩/١.

(٣) شرح المفصل : ٧٤/٣ وانظر: الاشباه والنظائر ١٤٧/٤.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فى تأثير العامل فى الأول (المعطوف عليه) وذلك بواسطة حرف العطف الذى استخدم وسيلة لتوصيل ذلك الأثر.

ذلك أنك إذا قلت : قام زيد وعمرو. فالأصل : قام زيد، قام عمرو إلا أنك تحذف " قام " الثانية " لدلالة الأولى عليها: وبذلك يصير الفعل الأول عاملا فى المعطوف والمعطوف عليه وهو ما ذهب إليه سيبويه وجماعة من المحققين [١] وكان غيره يزعم أن العامل فى " المعطوف" حرف العطف بحكم نيابته عن المحذوف. وقد نسب هذا الرأى إلى أبى على الفارسى [٢] ورفضه معظم النحاة لتعارضه مع الأصل القائل : إن الحرف لا يعمل حتى يختص وحروف العطف ليست بمختصة لأنها تدخل على الأسماء والأفعال[٣].

وعليه فقد ذهب المحققون من النحاة إلى أن العامل فى " المعطوف" هو العامل فى " المعطوف عليه " بواسطة حرف العطف، جاء فى بدائع الفوائد" وحروف العطف وإن لم تكن عوامل.. فقد أوصلت الفعل إلى العمل فى الثانى" [٤] كما ذهبوا إلى أن هذه الواسطة أو تلك الواصلة لا تختص بالواو فقط، بل هى وظيفة مشتركة تقوم بها جميع حروف العطف قال المجاشعى:" هذه الحروف العشرة تدخل ما بعدها فى إعراب ما قبلها رفعا كان أو نصبا أو جرا[٥] وعليه، يتأكد لنا أن حروف العطف قد استعملت وسيلة لنقل أثر العامل وتوصيله من المعطوف عليه إلى المعطوف. وهو أمر يثبت ويؤكد دور ظاهرة التوصل وأنهم كانوا يعتمدون عليها فى فهم كثير من المواضع وإيجاد التفسير المناسب لها.

---

(١) انظر : شرح المفصل ٨٩/٨.

(٢) انظر: السابق ٧٥/٣ وشرح جمل الزجاجى ٣٦٥/١.

(٣) انظر : شرح جمل الزجاجى ٦٥/١.

(٤) انظر: بدائع الفوائد ٣٢/١، ٣٤.

(٥) أنظر: شرح عيون الإعراب /٢٣٥.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

**التوصل بأى:**

من الموصلات الاسمية التى اعتمد عليها النحاة (أى) التى يتوسط بها لنداء الاسم المحلى بال قال سيبويه : " واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسما فيه الألف واللام البتة" (١)

وزعم الخليل – رحمه الله – أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا فى النداء من قبل أن كل اسم فى النداء مرفوع معرفة، وذلك أنه إذا قال: يا رجل .... فمعناه كمعنى يا أيها الرجل، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام وصار كالأسماء التى هى للإشارة نحو: هذا وما أشبه ذلك.. فصار هذا القصد بدلا فى النداء من الألف واللام.(٢)

ومعنى هذا أن حرف النداء يصير بدلا من الألف واللام فى الاسم المحلى بهما بحيث يستغنى بأحدهما عن الآخر، وهو ما وضحه الزجاجى وأكده فى قوله : لا يجوز أن تقول يا الرجل ويا الغلام ولا يا الراكب، لأن النداء يعرف المنادى بالقصد والإشارة والألف واللام تعرفانه بالعهد، ولا يتعرف الاسم من وجهين مختلفين" (٣).

ويفهم من هذا أن الألف واللام يفيدان التعريف، والنداء يفيد نوعا من التخصيص الذى هو لون من ألوان التعريف أيضا، ذلك أنك إذا قصدت واحدا بعينه فكأنك أشرت إليه وخصصته، فيصير بذلك معرفة، وعليه فإنه لا يجوز الجمع بين التعريفين (النداء والألف واللام) لأن أحدهما كاف، وقد صار حرف النداء بدلا من الألف واللام فى المنادى. أضف إلى هذا أن الألف واللام تفيدان تعريف العهد، وهو معنى الغيبة، وذلك أن العهد يكون بين اثنين فى ثالث غائب، والنداء خطاب بالحاضر فلم يجمع بينهما لتنافى التعريفين.

---

(١) الكتاب : ٢/١٩٥.

(٢) انظر: السابق ٢/١٩٧.

(٣) انظر: الجمل للزجاجى ١٥٠-١٥١.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد اعترض بعضهم على هذا التفسير ومنهم " الرضى " الذى ذهب إلى أن فى هذا القول نظرا[1] ، لأن فى اجتماع حرفين فى أحدهما من الفائدة ما فى الآخر وزيادة لا يستنكر كما فى قولهم (لقد)، وقد ردوا عليه بأن ليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بل الممتنع اجتماع أداتى التعريف لحصول الاستغناء بأحدهما.

ولكى يتخلصوا من هذه المشكلة فقد عمدوا إلى توسيط (أى) وهى اسم مبهم، حتى يتمكنوا من نداء الاسم المحلى بالألف واللام دون نزعهما أو تغيير اللفظ، إذ الغرض إنما هو نداء ذلك الاسم على حاله التى هو عليها، ولذلك قال عبد القاهر" : اعلم أنهم لما قصدوا نداء ما فيه الألف واللام، وكرهوا الجمع بين (يا) والألف واللام نحو: يا الرجل، أتو بأى وجعلوه وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام" [2] وقال " المجاشعى" : " وإنما جاءوا بـ (أى) لتكون وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، لأنهما لا يليان (يا)، لأنها تخصص وهما يخصصان، ولا يجمع بين حرفين لمعنى واحد، ولا يعرف الاسم من وجهين" [3].

وهكذا اتفقت كلمتهم على توسيط (أى) توصلا بها إلى نداء الاسم المحلى بالألف واللام فقالوا فى (يا الرجل) (يا أيها الرجل) فجعلوا (أى) هى الاسم المنادى، وجعلوا (الرجل) نعته، ولزم النعت، لأنه هو المقصود بالنداء، وألزموها (ها) التنبيه لتكون دليلا على خروجها عما كانت عليه، وعوضا عما حذف منها، والذى حذف منها (الإضافة). قال " المرادى" :" وحرف التنبيه لازم فى هذا الموضع لأنه كالصلة لـ (أى) بسبب ما فاتها من الإضافة " [4]

ومعنى هذا أنه قد ترتب على دخول هذه الواسطة والتوصل بها أمور، منها:

---

(١) انظر: الفوائد الضيائية، لنور الدين الجامى ٣٣٤/١.

(٢) المقتصد فى شرح الإيضاح ٧٧٧/٢ وانظر: الكتاب ١٠٦/٢، والجمل للزجاجى ١٥٠، ١٥١ ومجالس ثعلب ٤٢/١، ٥٨٦/٢، الأمالى الشجرية ٤٤/٣.

(٣) شرح عيون الإعراب/ ٢٥٨.

(٤) الجنى الدانى/ ٣٤٧ وانظر شرح المفصل ٧/٢.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أ- أنهم جعلوا (أى) هى الاسم المنادى، وجعلوا (الرجل) نعتا ملازما لها، حيث كان هو المقصود بالنداء فى الحقيقة . قال" سيبويه" : " الرجل وصف لقوله يا أيها، ولا يجوز أن يسكت على " يا أيها"، فرب اسم لا يحسن عليه عندهم السكوت حتى يصفوه، وحتى يصير وصفه عندهم كأنه به يتم الاسم، لأنهم إنما جاءوا بيا أيها ليصلوا إلى نداء الذى فيه الألف واللام، ولذلك جيء به" (١). وقد ذهب " ابن يعيش" إلى القول بأن هذا النعت فى حقيقته ما هو إلا عطف بيان، وأما وصف النحاة له بالنعت فإنما جاء على وجه التقريب، وعلل ذلك بأن النعت تحلية الموصوف بمعنى فيه أو فى شيء من سببه، وهذه أجناس فالأولى بها أن تكون شرحا وبيانا للأول كالبدل والتأكيد، فلذلك كان القول بكونها عطف بيان أقرب من القول بأنها نعت. (٢)

ب- التزموا رفع كلمة (الرجل) وإن كانت صفة يجوز فيها الوجهان (الرفع والنصب) تنبيها على أنه هو المقصود الفعلى بالنداء. ولذلك التزموا رفعه لتكون حركته الإعرابية موافقة للحركة البنائية التى هى علامة المنادى، قال " سيبويه" تحت عنوان (هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا، ولا يقع فى موقعه إلا المفرد): وذلك قولك : يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان، ويا أيتها المرأتان. فأى ههنا فيما زعم " الخليل" كقولك : يا هذا، والرجل وصف له كما يكون وصفا لهذا، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع، لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أى، ولا يا أيها، وتسكت، لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت : يا رجل" (٣).

وما ذهب إليه سيبويه هو رأى جميع النحويين ما عدا " المازنى" الذى خالف رأى الجمهور، وذهب إلى القول بجواز نصب الصفة التى تأتى بعد المنادى (أيها)

---

(١) الكتاب ١٠٦/٢، وانظر : الجمل للزجاجى / ١٥٠.

(٢) انظر: شرح المفصل ١٣/١.

(٣) الكتاب ١٨٨/٢، وانظر: المقتصد ٧٧٧/٢، والفوائد الضيائية ٣٣٤/١.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قياسا منه على المنادى المفرد العلم فى نحو قولهم: يا زيد الظريف والظريفُ، وقد استدل لرأيه ببعض ما سمع عن العرب (١)

وقد اعترض عليه بأن ما قاس عليه لا يشبه الذى بين أيدينا، لأن فى قولهم: يا زيد الظريف، يجوز الاستغناء عن النعت، أما قولهم : يا أيها الرجل فلا يجوز الاستغناء عنه، لأنه هو المنادى فى المعنى، وهو الواضح من كلام سيبويه السابق: " لأنك لا تستطيع أن تقول يا أى، أو يا أيها وتسكت" أضف إلى ذلك أنه اسم مبهم يلزمه التفسير قال " ابن السراج " :" وأما (أى) فلا يجوز فى وصفها النصب؛ لأنها لم تستعمل مفردة.. ولم يصلح فى (الرجل) إلا الرفع؛ لأنه المنادى فى الحقيقة، و(أى) مبهم متوصل إليه به" (٢)

أما " الصبان " فبالرغم من موافقته رأى جمهور النحاة فى القول بوجوب الرفع إلا أنه كان يرى أن تابع (أى) لا بد أن يكون منصوبا محلا، موافقة للمتبوع الذى هو (أى) فهى مبنية على الضم فى محل نصب. (٣) ولما كان تابع ذى المحل له محل متبوعه فقد لزم عنده نصب تابع (أى) محلا، وكذا نصب نعته إذا نعت. وكلامه صحيح فى مجملة قوى فى حجته إلا أن السماع لا يؤيده بل يرده ويدفعه، ولا يخفى ما للسماع من قوة واعتبار فى الحصول على حكم لا يعتوره عيب ولا يتطرق إليه نقصان، وعليه نرى ضرورة الالتزام بصورة الرفع فقط، موافقة لجمهور النحاة ولأنها الصورة التى أيدها كثرة المسموع عن العرب.

جـ- التزموا رفع توابع كلمة (الرجل) مفردة أو مضافة، كما فى نحو: يا أيها الرجل الظريف، ويا أيها الرجل ذو المال. وعللوا ذلك بأنها توابع منادى معرب، وجواز الوجهين إنما يكون فى توابع المنادى المبنى. قال " سيبويه" : " اعلم أن هذه الصفات التى تكون والمبهمة بمنزلة اسم واحد إذا وصفت بمضاف أو عطف على

---

(١) انظر : شرح المفصل : ٤/٢، وشرح عيوب الإعراب /٢٥٨.

(٢) انظر: الأصول: ٣٣٧/١.

(٣) انظر: حاشية الصبان ١١٠/٣.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

شيء منها كان رفعا من قبل أنه مرفوع غير منادى " ثم قال :" واطراد الرفع فى صفات هذه المبهمة- يعنى (أى)- كاطراد الرفع فى صفاتها إذا ارتفعت بفعل أو ابتداء أو تبنى على مبتدأ، فصارت بمنزلتها صفاتها إذا كانت فى هذه الحال" (١)

وجعل من ذلك قول الشاعر:

**يا أيها الجاهل ذو التنزى**(٢)

فوصف " الجاهل " وهو صفة واجبة الرفع بـ (ذو).

وقال " ابن السراج" : وأما أى فلا يجوز فى وصفها النصب؛ لأنها لا تستعمل مفردة، فإن وصفت الصفة بمضاف فهو مرفوع؛ لأنك إنما تنصب صفة المنادى فقط(٣) ثم قال: " ويجوز النصب على أن تجعله بدلا من (أى) فتقول: يا أيها الجاهل ذا التنزى" (٤).

وقد جعل " ابن الشجرى" جواز النصب هنا على استئناف نداء جديد (٥).

على أننا نرى ضرورة الالتزام فى هذا الموضع بالرفع فقط لعدم ورود السماع بغيره فى غير لغة الشعر.

وهكذا يتبين من خلال ما سبق، كيف أن الاعتماد على واسطة معينة يتوصل بها إلى عمل معين قد يؤدى إلى التزام أحكام معينة يفرضها ذلك المتوصل به.

الأمر الذى يثبت ويؤكد ما لهذه الظاهرة من أثر واضح فى الدرس النحوى والتفكير اللغوى، فلولا وجود (أى) ما أمكن التوصل إلى نداء ما فيه الألف واللام، ولولا إبهامها لما أنزلت وما بعدها منزلة الاسم الواحد، وما لزم الرفع فيها وفى صفاتها المفردة أو المضافة.

---

(١) الكتاب ١٩٢/٢، وانظر: المقتضب ٢١٨/٤.

(٢) ديوان رؤبة/ ١١٨ وانظر: الكتاب ١٩٢/٢ والأمالى الشجرية ٣٦٩/٢.

(٣) الأصول ٣٧٧/١.

(٤) السابق ٣٧٨/١.

(٥) انظر: أمالى ابن الشجرى ٤٤/٣، ٤٥، ٣٦٩/٢.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

## التوصل باسم الإشارة:

قد يستغنون باسم الإشارة عن (أى) التى يتوصلون بها إلى نداء الاسم المحلى بالألف واللام فيقولون: يا ذا الرجل ويا هذا الرجل. فتكون (ذا) وصلة كما كان (أى). وتلزمها الصفة كما لزمتها، لأن النداء لا يتم بقولهم : يا ذا، لأنه فى معنى قولهم: يا أيها، ومن ثم فلا بد من ذكر كلمة (الرجل) إذ هو المنادى فى الحكم والتقدير كما وضحت عند الحديث عن (أى)، ولا يجوز فى الصفة الواقعة بعدها إلا الرفع . قال ابن السراج: "إذ قلت : يا هذا الرجل لم يصلح فى الرجل إلا الرفع" (١).

ولا يلزمها عند التوصل بها (ها) التنبيه كما لزمت (أى)؛ لأنه لم يحذف من المشار إليه شىء كما حذف من (أى). قال سيبوية: " أعلم أن الأسماء المبهمة التى توصف بالأسماء التى فيها الألف واللام تنزل بمنزلة (أى) وهى: هذا، وهؤلاء، وأولئك وما أشبهها، وتوصف بالأسماء وذلك قولك : يا هذا الرجل ويا هذان الرجلان، صار المبهم وما بعده بمنزلة الاسم الواحد" (٢)

وجدير بالذكر ما ذهب إليه جمهور النحاة من القول بأنه ليس من اللازم وصف اسم الإشارة فى النداء إلا إذا كان وصلة يتوصل بها إلى نداء ما بعده. ولم يكن هو المقصود بالنداء لدليل يدل على ذلك. أما إذا قصد نداؤه وقدر الوقف عليه (بأن عرفه المخاطب دون نعت) فهنا لا يلزم نعته ولا رفع نعت نعته. قال ابن السراج عند تعليقه على قولهم : يا هذا الرجل: " فإن قدرت الوقوف على (هذا) ولم تجعله وصلة إلى الصفة، وكان مستغنيا بإفراده كنت فى صفته بالخيار إن شئت رفعت وإن شئت نصبت، فقلت: يا هذا الطويل والطويل" (٣)

***ومعنى هذا أن لاسم الإشارة عند التوصل به فى النداء حالتين:***

---

(١) انظر: الأصول ٣٣٧/١.

(٢) الكتاب ١٨٩/٢.

(٣) انظر: الأصول ٣٣٨/١، وشرح المفصل ٨/٢.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أ- أن يكون وصلة لنداء المحلى بالألف واللام، ولا يحسن السكوت عليه، فيكون حكمه حكم (يا أيها الرجل) من وجوب ذكر صفته ولزوم رفعها.

ب- أن يقصد هو بالنداء بأن يصح الوقف عليه، فيصير بمنزلة الاسم التام- وإن كان مبهما- وعليه فلا يشترط وصفه، لأنك تستطيع أن تقول: يا هذا، أقبل. فإن وصف جاز فى صفته الرفع أو النصب فتقول: يا هذا الرجل والرجل ولا يجوز هذا فى (أى) لأنها إذا نوديت لا تكون كلاما تاما يصح السكوت عليه على النحو الذى سبق بيانه. قال سيبويه: " فإذا قلت: يا هذا الرجل، فأردت أن تعطف ذا الجمة على هذا جاز فيه النصب، ولا يجوز ذلك فى (أى) لأنه لا تعطف عليه الأسماء، ألا ترى أنك لا تقول: يا أيها ذا الجمة، فمن ثم لم يكن مثله" [1].

## الاسم الموصول:

أجمع النحاة على أنه إنما يؤتى به توصلا إلى وصف المعارف بالجمل إذ من المعروف أن الصفة لا بد أن تطابق الموصوف تعريفا وتنكيرا، فصفة المعرفة لا بد أن تكون معرفة، وصفة النكرة لابد أن تأتى نكرة ولا يجوز العكس. قال سيبويه: ((اعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة[2] )).

وقد علل عبد القاهرة ذلك بأنهم رأوا (( أن الصفة ينبغى أن تكون هى الموصوف فى المعنى، ولما كانت النكرة تدل على الشياع والمعرفة مخصوصة، فلم يجز أن يوصف كل واحد منهما إلا بما يلائمه وما هو وفقه[3] )).

ومعلوم أن الجمل نكرات، ولولا أنها نكرات لما كان للمخاطب فيها فائدة، لأن ما تعرف لا يستفاد، ولذا صح وقوعها أخبارا، إذ لا يخبر المخاطب إلا بما يجهله لا بما يعرفه[4] .

---

(١) الكتاب٢/١٩٣ وانظر: المقتضب ٤/٢١٨- ٢٢٠ وشرح المفصل ٢/٨.

(٢) الكتاب: ٢/٦.

(٣) انظر: المقتصد فى شرح الإيضاح ٢/٩٠١.

(٤) انظر/ شرح المفصل ٣/١٤١ ونتائج الفكر /١٧٨.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولما كان الأمر كذلك فقد صح عندهم وصف النكرة بالجملة كما فى نحو قولهم : مررت برجل أبوه قائم، فجملة (أبوه قائم) فى محل جر صفة لرجل وهو نكرة، وإنما جاز ذلك عندهم لما سبق من القول بأن الجملة نكرة فلما أرادوا وصف النكرة بالجملة كان الضمير الذى فيها رابطا لها بالاسم الموصوف بها، لذا لم يحتاجوا إلى أكثر من هذا الضمير العائد، وقد حسن ذلك عندهم (( أن النكرة مفتقرة دائما إلى الوصف والتبيين، فعلم أن الجملة بعدها تبيين لها وتكملة لفائدتها[1] )).

ولما كانت الجمل تجرى أوصافا على النكرات لتنكرها، فقد أرادوا أن يكون فى المعارف مثل ذلك فلم يسغ، لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات، وأن النكرة لا تكون وصفا للمعرفة[2] . إلا أنهم يحسنوا أن يجعلوا النكرة أقوى من المعرفة، وآثروا التسوية بينهما [3])) لذا، فقد حاولوا إدخال لام التعريف على الجمل لتصير معارف، فلم يمكنهم ذلك، إذ رأوا أن هذه اللام من خصائص الأسماء، وأن الجمل لا تختص بالأسماء فقط، بل هناك جمل اسمية وأخر فعلية. ومن ثم فقد انتهت بهم المحاولة إلى ضرورة توسيط الاسم الموصول توصلا به إلى إتمام هذا العمل الذى هو وصف المعارف بالجمل. وقد اجتمعت كلمتهم على ذلك، قال عبد القاهر:

((اجتلب – يعنى الاسم الموصول" الذى" – ليتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل، ألا ترى أنك لا تقدر على أن تقول جاءنى زيد أخوه منطلق، ولا مررت بالرجل أبوه عندك.. فإذا أتيت بـ (الذى) فقلت: جاءنى زيد الذى أخوه منطلق... صح اللفظ والمعنى)) ثم قال: ولا يكون" الذى " إلا فى المعرفة؛ لأنه له وضع[4])) وهذا ما

---

(١) نتائج الفكر/ ١٧٧.

(٢) انظر الكتاب ٦/٢، والمقتصد ٩٠١/٢ ومغنى اللبيب ٦٥٢/٢.

(٣) أسرار العربية/ ٣٨٠.

(٤) انظر: المقتصد ٩٠٨/٢.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وضحه وأكده ابن الحاجب وغيره من النحاة فى نحو قولهم : " الذى " وضعت إلى وصف المعارف بالجمل فأشبهت لام التعريف[1])).

ومعنى هذا أنهم جعلوا الجملة التى كانت صفة للنكرة صفة للاسم الموصول " الذى "، فصار هو الصفة فى اللفظ والغرض الجملة كما جاءوا " بأى" متوصلين بها إلى نداء ما فيه الألف واللام فقالوا: يا أيها الرجل.

وقد عرف النحاة الاسم الموصول بأنه الاسم المبهم الذى لا يتم بنفسه، وإنما يفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسما، فإذا تم بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة يجوز أن يقع فاعلا ومفعولا ومضافا إليه ومبتدأ وخبرا... ولعل هذا هو الذى سوغ وقوعه صفة عندما توصلوا به إلى وصف المعارف بالجمل[2] .

وجدير بالذكر أنهم أنزلوا الموصول وصلته منزلة الاسم الواحد لشدة افتقاره إليها، الأمر الذى ترتب عليه القول بوجوب بنائه، لأنه أشبه بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنى قال السهيلى:

(( وأما استحقاقه البناء فلما ذكره النحويون من مضارعة الحرف والإبهام والنقصان فى نفسه حتى كأنه بعض كلمة[3])).

وقد اختلفوا حول سبب تعرفه فذهب قوم إلى أنه تعرف بالألف واللام[4]، إلا أن المحققين من النحاة يرون أن تعرفه بجملة الصلة، وأن الألف واللام فيه زائدتان، وأن المراد بهما لفظ التعريف لا معناه، واستدلوا لذلك بعدة أمور منها:

---

(١) الأمالى النحوية لابن الحاجب ١٤٦/٤، وانظر : أسرار العربية/ ٣٨٠.

(٢) انظر شرح المفصل ١٣٨/٣.

(٣) نتائج الفكر/ ١٧٩.

(٤) نسب هذا إلى أبى الحسن الأخفش، وذهب أبو على الفارسى إلى أنها تعرفت بالعهد الذى فى الصلة، وهو ما يفهم أيضا من كلام المبرد فى المقتضب ١٩٧/٣.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أ- أن الألف واللام فى الموصولات زيادة لازمة، ولام التعريف لا نعرفها جاءت لازمة، بل يجوز إسقاطها نحو: الرجل والغلام، ورجل وغلام، ولم نجدهم قالوا: لذ.. فلما خالفت ما عليه نظائرها دل على أنها زائدة لغير معنى التعريف.

ب- أنا نجد أسماء كثيرة من الأسماء الموصولة معراة من الألف واللام وهى مع ذلك معرفة مثل:

(من وما وأى) قال عبد القاهر: ﴿ ويوضح أن تعرفه ليس بالألف واللام أن (من، وما) بمنزلته، وليس فيهما ألف ولام، تقول جاءنى من عرفته، فيكون بمنزلة الذى عرفته سواء[1]﴾.

وهكذا اتفقت كلمتهم- أو كادت- على أن الألف واللام زائدتان، وأن تعريف الاسم الموصول إنما يتم بصلته.. وهى الجملة التى تأتى بعده، قال عبد القاهر: ((الأصل.. لذى ولتى على وزن عمى وتعرفه بالصلة.. واللام زيدت لتحسين اللفظ[2])).

وقال العكبرى: وإنما تعرفت هذه الأسماء بالصلات، لأن الصلات تخصصها، ثم وضح ذلك بقوله: إن الصلة جملة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر وكلاهما خاص فجريا مجرى الصفة المخصصة نهاية التخصيص[3].

وقد اشترطوا فى هذه الصلة أن تكون معلومة للمخاطب، لأن الغرض منها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الإخبار عنه بعد ذلك. كما اشترطوا اشتمالها على ضمير يعود على الاسم الموصول ويربطها به ويسمى العائد، قال الزجاجى: " اعلم أنه جائز أن يوصل ((الذى)) وأخواته بكل جملة تقوم بنفسها إذا

---

(١) المقتصد ٩١٩/٢ . وانظر : شرح المفصل ١٤٠/٣، ١٤١، وأسرار العربية/ ٣٨ واللباب فى علل البناء والإعراب ١١٦/٢.

(٢) انظر: المقتصد ٩١٩/٢.

(٣) اللباب : ١١٦/٢.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كان فيها ذكر يعود على ((الذى))[1] " وقال فى موطن أخر: اعلم أن الاسم الموصول لا ينعت ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يستثنى منه إلا بعد تمام صلته لأنه مع صلته بمنزلة اسم واحد، ولا يصح معناه إلا بالعائد عليه من صلته[2]"

وهكذا أجمع النحاة على أنه إذا ما توفر للموصول وصلته هذه الشروط صح التوصل به والاعتماد عليه فى وصف المعارف بالجمل.

وقد ذهب ابن الحاجب [3] إلى أنهم وإن أنزلوا الموصول وصلته منزلة الصفة من حيث التوضيح والتبيين إلا أنهم لم يجيزوا حذفه كما أجازوا ذلك فى الصفة، وعللوا ذلك بأن الصفة تدل على الذات التى دل عليها الموصوف بنفسها وباعتبار التعريف والتنكير؛ لأنها تابعة للموصوف فى ذلك أما الموصول فلا ينفك من جعل الجملة التى معه فى معنى اسم معرفة، فلو حذف لكانت الجملة نكرة فيختل المعنى. أضف إلى هذا أن الحذف فيه تفويت للمقصود الذى هو التوصل إلى وصف المعارف بالجمل. وعليه فإنه يمكن القول بأن حذف المتوصل به هنا لا يجوز.

## التوصل بـ (ذو):

ومن الأسماء التى استعملتها العرب فى التوصل (ذو) التى بمعنى صاحب حيث تأتى توصلا إلى وصف النكرات بأسماء الأجناس، قال عبد القاهر: " اعلم أن هذه النكرات لا توصف بأسماء الأجناس، وذلك أنك لا تقدر على أن تقول: مررت بامرأة سوار.. أو برجل ثوب.. فإذا قلت : مررت بامرأة سوار وبرجل ذى ثوب صح المعنى واللفظ جميعا[4] .

---

(١) الجمل فى النحو/ ٣٦٥.

(٢) السابق/ ٣٦٢.

(٣) انظر الأمالى النحوية ١١٦/٢ وشرح المفصل ١٥٣/٣.

(٤) المقتصد فى شرح الإيضاح ٩٠٤/٢.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد بين " السهيلى" أنهم لجأوا لهذه الوصلة عندما لم يمكنهم الاشتقاق من أسماء الأجناس ونحوها اسما يكون وصفا للنكرة بحيث يكون جاريا عليها كما أمكنهم ذلك فى الأفعال، حيث اشتقوا منها أسماء يصفون بها ويضمرون فيها ما يعود على الموصوف[1].

ولذلك لم يكن أمامهم إلا التوصل بكلمة تجرى على الاسم الذى قبلها فى الإعراب ليكون جريها عليه فى الإعراب ربطا لها وإضافتها إلى الاسم الذى بعدها رابطا بينهما وبينه، وقد وقع اختيارهم على (ذو) لتقوم بهذا العمل، فقالوا مررت بامرأة ذات سوار، وبرجل ذى ثوب.

وأصلها ذوا مثل عصا وقفا، يدل على ذلك قوله تعالى ﴿ ذواتا أفنان﴾ [2] ، قال سيبويه " لو سميت رجلا " ذو" لقلت : هذا ذوا، لأن أصله فعل، ألا ترى أنك تقول : هاتان ذواتا مال، فهذا دليل على أن " ذو " فعل، كما أن " أبوان" دليل على أن أبا فعل.

وكان " الخليل " يقول: هذا ذو بفتح الذال لأن أصلها الفتح، تقول: ذوا وتقول : ذوو[3] وإعرابها فى المفرد كإعراب الأسماء الخمسة، قال تعالى ﴿ وإن ربك لذو مغفرة﴾ [4] " وقال عزمن قائل " أن كان ذا مال وبنين [5] " وقال فى ظل ذى ثلاث شعب[6] "، وأما فى المؤنث فتلحق بها التاء. ويكون الإعراب عليها : مررت بامرأة ذات جمال، وكذا الجمع لأنك تقول: جاءنى ذوات مال ومررت بذوات مال، ورأيت ذوات مال، ورأيت رجلين ذوى مال [7].

---

(١) انظر نتائج الفكر للسهيلى/ ١٧٧.

(٢) سورة الرحمن: آية/ ٤٨.

(٣) الكتاب ٣/٢٦٢، ٢٦٣.

(٤) سورة الرعد/ آية/٦.

(٥) سورة القلم/ آية/١٤.

(٦) سورة المرسلات/آية/٣٠.

(٧) انظر المقتصد ٢/٩٠٧.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولا تستعمل (ذو) إلا مضافة، ولا تضاف إلا إلى اسم جنس وهو ما كان دالا على حقيقة موجودة وذوات كثيرة، أو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه نحو: مال وعقل ورجل.

ولا تضاف إلى صفة أو مضمر، فلا يقال: ذو صالح ولا طالح، ولا يجوز ذوه، ولا ذوك، كما لا يقال مررت برجل ذيك" (١)

وقد عللوا ذلك بأن " المضمر معرفة، والذى يضاف إليه لابد أن يكون معرفة مثله، والنكرة لا توصف بالمعرفة، وإنما جاز أن تقول: مررت برجل ذى مال، لأن مالا ليس بمعرفة فيعرفه (٢)

وقد جاءت مضافة إلى الضمير فى بعض أشعارهم التى وردت إلينا ومنها قول كعب بن زهير وقيل: الكميت.

صبحنا الخزرجات مرهفات.... أبار ذوى أرومتها ذووها

وقول الآخر:

إنما يعرف ذا الفضل..... من الناس ذووه

إلا أنهم جعلوا ذلك كله من الشاذ الذى لا يعتد به. قال عبد القاهر: ولا يجب أن يستعمل هذا من قصد الصواب. . وهو كثير فى كلام العامة دون كلام العرب، ولو كان له أصل لوجب أن يجئ فى المفرد وسائر المضمرات نحو : ذيه وذاه وذيك، وذيكما ، وذوكم.. وذوهما وذوهم، وذلك لا يقوله أحد (٣) وقال ابن يعيش معلقا على هذه الظاهرة الشاذة: الذى جسر على ذلك كون الضمير عائدا إلى اسم الجنس (٤). وعليه فقد ضعف قول من يقول : اللهم صلى على محمد وذويه . من جهة أن مضمره

---

(١) انظر : شرح المفصل ٥/١، والإيضاح فى شرح المفصل ٤٣٣/١.

(٢) المقتصد : ٩٠٧/٢.

(٣) انظر: السابق ٩٠٨/٢.

(٤) شرح المفصل : ٥٣/١.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لا يعود إلى جنس، وقد جعل ابن يعيش قول كعب السابق من باب الغريب، ثم قال: وحسنه قليلا عود الضمير إلى المرهفات، وهى وإن كانت فى الأصل صفة فالمراد هنا الموصوف وهو السيوف، والسيوف جنس، ثم عقب قائلا: ولا يقاس عليه[1] .

ويمتنع أيضا إضافتها إلى الأعلام؛ لأن العلم أول أحواله التعريف، وعليه فلا يجوز نحو: مررت برجل ذى عمرو، ولا جاءنى زيد ذو خالد العاقل. إلا أنهم أجازوه فى حال تنكير العلم، كما فى نحو:

رب خالد قد جاءنى كما تقول : رب ذى غلام. وعللوا ذلك" بأنك إذا نكرت العلم صار اسما من أسماء الأجناس نحو: رجل وفرس، وهذه الكلمة (ذو) موضوعة لها فى الأصل[2] ".

وقد تضاف (ذو) إلى الجملة كما فى قولهم: اذهب بذى تسلم أى: اذهب فى وقت صاحب سلامة، حيث جعلوا الباء ظرفية بمعنى (فى)، و(ذى) صفة لاسم زمان محذوف.

**قال سيبويه فى باب ما يضاف من الأفعال إلى الأسماء:**

" ومما يضاف إلى الفعل أيضا قوله: لا أفعل بذى تسلم، ولا أفعل بذى تسلمان، ولا أفعل بذى تسلمون، المعنى: لا أفعل بسلامتك، وذو مضافة إلى الفعل كإضافة ما قبله، كأنه قال: لا أفعل بذى سلامتك، فذوهنا الأمر الذى يسلمك وصاحب سلامتك[3] .

هذا هو تفسير سيبويه لهذه الإضافة، وقد جعلها بعضهم من قبيل الشاذ، وذهب آخرون إلى أنها ربما تكون (ذو) الطائية التى تأتى بمعنى الذى، إلا أنها اعربت[4]، وهذا أيضا رأى لا يقل غرابة عن سابقه.

---

(١) انظر : شرح المفصل ١/٥٣، ٣/٣٧، ٣٨.

(٢) المقتصد فى شرح الإيضاح ٢/٩٠٨.

(٣) الكتاب ٣/١٨٨.

(٤) انظر المقتصد ٢/٩٠٨، وشرح الكافية للرضى ٢/١٠٤.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهكذا يتأكد من خلال هذا العرض، أن (ذو) إنما يؤتى بها توصلا إلى الوصف بأسماء الأجناس، وأنها لا تكون فى النكرة، أو ما كان منقولا منها، أو ما كان من أسماء الأجناس وأن اعتمادها وسيطا وموصلا لأداء هذا العمل يفرض لها شروطا لا بد من تحقيقها . ولعل الاعتماد عليها فى هذا الموضع يكشف ويؤكد ما لهذه الظاهرة" التوصل" من أثر ودور لا يمكن إنكاره فى إيجاد حل لبعض المشكلات اللغوية، كما يكشف عن طبيعة التفكير اللغوى لدى نحاة العربية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner